

فصل

فيما يشترط فيه التماثل من الزواجر وما لا يشترط

الأصل في القصاص التماثل إلا أن يؤدي اعتباره إلى إغلاق باب القصاص قطعاً أو غالباً وله أمثلة :

أحدها : التساوى في أجزام الأعضاء كالأيدى والأرجل والأنف والشفاه والجفون وسمك اللحم في الجراح ، لو شرط التساوى بين أجزامهما لما وجب القصاص إلا في أندر الصور ، بل يؤخذ أعظم العضوين بأدناهما ، وكذلك تنافرت الجراح في سمك ما على العظم من الجلد واللحم ، بخلاف التساوى في مساحات الجراحات على الروس والأبدان ، فإننا نأخذ مساحتها في الطول والصغر والكبر لأن اعتبار ذلك لا يؤدي إلى إغلاق باب القصاص ، ولا نظر إلى التفاوت في سمك اللحم المجلل للرأس لأنه لو اعتبر تساويه لأغلق باب القصاص في الجراح .

المثال الثاني : منافع الأعضاء كبطش اليدين ومشى الرجلين وبصر العينين وسمع الأذنين وذوق اللسان ، لو شرط فيها التساوى على حيالها لما وجب فيها قصاص .

المثال الثالث : التساوى في العقول ، إذا أوجبنا القصاص فيها لو اعتبر التساوى لسقط القصاص فيها ، ولا وقوف لنا على تساوى العقول بل يؤخذ أتم العقول بأنلمها ، وأنفذ الأبصار بأضعفها ، وكذلك القول في الشم والذوق والمشى والبطش وسائر منافع الأعضاء .

المثال الرابع : قتل الجماعة بالواحد وقطع أيدي الجماعة بقطع يد الواحد ، لو اعتبر نافيها التساوى لسقط القصاص في كثير من الأحوال بتواطؤ الجمع على

القتل والقطع والاجتماع على القطع في ذلك أندر من الاجتماع على القتل
فلذلك خالف فيه أبو حنيفة كما خالف بعض العلماء في قتل الجماعة بالواحد،
وكذلك القول في الحياة التي لم يبق بها إلا صباغة يسيرة فإننا أخذنا بالحياة
الطويلة المرجوة الدوام فيقتل الشاب الأيد في عنوان شبابه بالشيخ
الهرم الذي نصب عمره وانقضى دهره ، وكذلك يؤخذ الشباب في عنوان
شبابته بقتله من أنفذت مقاتله ويئس بحيث لا يبقى منها إلا ساعة أو ساعتان ،
وكذلك لا نظر إلى التفاوت في الصنائع فتؤخذ يد الصانع الماهر في صناعته
بيد الآخر الذي لا يعرف شيئاً مثل أن تؤخذ يد ابن البواب (١) بيد
من لا يعرف من الكتابة شيئاً ، وكذلك تؤخذ يد أحرق الناس في الرماية
وغيرها من الصنائع بيد من لا يحسن الرماية ولا شيئاً من تلك الصنائع .

فصل

في بيان متعلقات حقوق الله عز وجل ومحالها

مبدأ التكليف كلها ومحملها أو مصدرها القلوب ، وأول واجب يجب
بعد النظر - معرفه الله ومعرفته صفاته ، وهي شرط في جميع عباداته
وطاعاته ، والطاعات كلها مشروعة لإصلاح القلوب والأجساد ، ولنفع
الإنسان في الآجل والمعاد إما بالتسبب أو بالمباشرة ، وإصلاح الأجساد موقوف
على صلاح القلوب ، وفساد الأجساد موقوف على فساد القلوب . ولذلك
قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح
الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب » ، ثم إذا صاحبت
بالمعارف ومحاسن الأحوال والأعمال صلح الجسد كله بالطاعة والإيمان ،

(١) ابن البواب : أبو الحسن علي بن الهلال ، كاتب مشهور توفي في سنة ٥٤٢٣ هـ .

وإذا فسدت بالجهالات ومساوى الأحوال والأعمال فسد الجسد كله
بالفسوق والعصيان .

وطاعة الأبدان بالأقوال والأعمال نافعة بجلبها لمصالح الدارين أو
إحداهما وبدرئها لمفاسد الدارين أو إحداهما ، والأحوال ناشئة عن
المعارف والقصود ناشئة عن المعارف والأحوال ، والأعمال والأقوال
ناشئة عن القصود الناشئة عن المعارف والأحوال ، وأحكام الله كلها
مصالح لعباده ، فطوبى لمن قبل نصيح ربه ، وتاب عن ذنبه .

(قاعدة في بيان متعلقات الأحكام) الأحكام تعلق بالقلوب والأبدان
والجوارح والحواس ، والأموال ، والأماكن والأزمان ، والطاعات
كلها بدنية ، وإنما قسمت إلى البدنية والمالية لتعلق بعضها بالأموال ، والمتعلق
بالمال تارة يكون بالأقوال كالأوقاف والوصايا ، وتارة يكون بالأفعال
كإقباض الفقراء الزكاة والكفارات ، وتارة يكون بالإسقاط كالإعتاق في
الكفارات

فبداً بما يتعلق بالقلوب من حقوق الله عز وجل وحقوق عباده . فأما
حقوق الله فإنها منقسمة إلى المقاصد والوسائل : فأما المقاصد فكمعرفة
ذاته وصفاته ، أما الوسائل فكمعرفة أحكامه فإنها ليست مقصودة لغيرها
ولأنها مقصودة للعمل بها ، وكذلك الأحوال قسمان أحدهما مقصود في نفسه
كالعبادة والإجلال ، والثاني وسيلة إلى غيره كالخوف والرجاء ، فإن الخوف
وإزعاج عن المخالفات لما رتب عليها من العقوبات ، والرجاء حاث على
الطاعات لما رتب عليها من الثوبات .

وأما حقوق العباد المتعلقة بالقلوب ، فكلها وسائل كالنيات ، والحقوق
كلها إما فعل للحسنات ، وإما كف عن السيئات ، فبداً من حقوق الله

المتعلقة بالقلوب ما كان من الحسنات دون أضادها ، فإننا إذا ذكرناها دلت على أن أضادها من السيئات فلا حاجة إلى التطويل بذكرها ، والحقوق المتعلقة بالقلوب أنواع .

النوع الأول : معرفة ذاته الله سبحانه وتعالى وما يجب لها من الأزلية والأبدية والاحدية وانتفاء الجوهرية والعرضية والجسمية والاستغناء عن الموجب والموجد والتوجد بذلك عن سائر الذوات .

النوع الثانى . معرفة حياته بالأزلية والأبدية والاحدية والاستغناء عن الموجب والموجد ، والتوحد بذلك عن غيرها من الحياة .

النوع الثالث . معرفة عليه بالأزلية والأبدية والاحدية والاستغناء عن الموجب والموجد ، والتعلق بكل واجب وجائز ومستحيل ، والتوحد بذلك عن سائر العلوم .

النوع الرابع . معرفة إرادته بالأزلية والأبدية والاحدية والاستغناء عن الموجب والموجد ، والتعلق بما تتعلق به القدرة والتوحد بذلك عن سائر الإرادات .

النوع الخامس : معرفة قدرته على الممكنات بالأزلية والأبدية والاحدية والاستغناء عن الموجب والموجد ، والتوحد بذلك عن سائر القدور .

النوع السادس : معرفة سمعه بالأزلية والأبدية والاحدية والاستغناء عن الموجب والموجد ، والتعلق بكل مسموع قديم أو حادث ، والتوحد بذلك من بين سائر الأصماع .

النوع السابع : معرفة بصره بالأزلية والأبدية والاحدية والاستغناء عن الموجب والموجد ، والتعلق بكل موجود قديم أو حادث ، والتوحد بذلك على سائر الأبصار .

النوع الثامن : معرفة كلامه بالأزلية والأبدية والتعلق بجميع ما يتعلق به العلم ، والتوحد بذلك عن سائر أنواع الكلام .

فهذه الصفات كلها قائمة بذات الله ، وهي منقسمة إلى ما يتعلق بغيره حكماً كالحياة ، وإلى ما يتعلق بغيره كالعلم والسمع والبصر ، وإلى ما يتعلق بغيره تأثيراً كالقدرة ، وإلى ما يتعلق بغيره من غير كشف ولا تأثير كالعلم ، وأعمها تعلقاً العلم والكلام ، وأخصها السمع ، ومتوسطها البصر .

النوع التاسع : معرفة ما يجب سلبه عن ذاته من كل عيب ونقص ، ومن كل صفة لا كمال فيها ولا نقصان .

النوع العاشر : معرفة تفرده بالالهية والاختراع .

النوع الحادى عشر : معرفة صفاته الفعلية الصادرة من قدرته الخارجة عن ذاته وهي منقسمة إلى الجواهر والأعراض ، فالأعراض أنواع كالخفض والرفع ، والعطاء والمنع ، والإعزاز والإغناء والإفناء والإماتة والإحياء ، والإعادة والإفناء .

النوع الثانى عشر : معرفة ماله أن يفعله وأن لا يفعله كإرسال الرسل وإنزال الكتب ، والتكليف والجزاء بالثواب والعقاب .

النوع الثالث عشر : معرفة حسن أفعاله كلها خيرها وشرها نفعها وضرها قليلها وكثيرها ، وأنه لاحق لأحد عليه ، ولا ملجأ منه إلا إليه ، له حق وليس عليه حق ومهما قال فالحسن الجميل ، وكذلك لو عذب أهل السموات

والأرضين وأقصاهم لكان عادلا في ذلك كله . ولو أثابهم وأدناهم لكان منعماً متفصلاً بذلك كله .

النوع الرابع عشر : اعتقاد جميع ما ذكرناه في حق العامة ، وهو قائم مقام العلم في حق الخاصة ، لما في تعرف ذلك من المشقة الظاهرة للعامة ، فإن الله كلف الخاصة أن يعرفوه بالأزلية والأبدية والتفرد بالإلهية وأنه حي عالم قادر مرید سمیع بصير متكلم صادق في أخباره ، وكلف العامة أن يعتقدوا ذلك بعسر وقوفهم على أدلة معرفته فاجتزى منهم باعتقاد ذلك .

وأما كونه عالماً بعلم قادراً بقدرته فإنه مما يلتبس ، وقد اختلف الناس فيه لالتباسه ، وكذلك القول في قدم كلامه وفي أن ما وصف به نفسه من الوجه واليدين والعينين صفات معنوية قائمة بذاته أو هي متأولة بما يرجع إلى الصفات فيعبر بالوجه عن الذات ، وباليد عن القدرة ، وبالعين عن العلم ، وكذلك اختلف الناس أهى جهة أم لاجهة له مما يطول النزاع فيه ويعسر الوقوف على أدلته ، وقد تردد أصحاب الأشعرى رحمهم الله في القدم والبقاء أهما من صفات السلب أم من صفات الذات ؟ وقد كثرت مقالات الأشعرى حتى جمعها ابن فورك في مجلدين وكل ذلك مما لا يمكن تصويب للمجتهدين فيه بل الحق مع واحد منهم ، والباقون مخطئون خطأ محضاً عنه لمشقة الخروج منه والانفكاك عنه ، ولا سيما قول معتقد الجهة فإن اعتقاد موجود ليس بمتحرك ولا ساكن ولا منفصل عن العالم ولا متصل به ، ولا داخل فيه ولا خارج عنه لا يهتدى إليه أحد بأصل الحلقة في العادة ، ولا يهتدى إليه أحد إلا بعد الوقوف على أدلة صعبة المدرك عسرة الفهم فلاجل هذه المشقة عفا الله عنها في حق العامة . ولذلك كان صلى الله عليه وسلم لا يلزم أحداً من أسلم على للبحث عن ذلك بل كان

يقرهم على ما يعلم أنه لا انفصالك لهم عنه ، وما زال الخلفاء الراشدون والعلماء المهتدون يقرون على ذلك مع علمهم بأن العامة لم يقفوا على الحق فيه ولم يهتدوا إليه ، وأجروا عليهم أحكام الإسلام من جواز المناكحات والتوارث والصلاة عليهم إذا ماتوا وتغسيلهم وتكفينهم وحملهم ودقهم في مقابر المسلمين ، ولولا أن الله قد سألهم بذلك وعنا عنه لعسر الانفصال منه ولما أجريت عليهم أحكام المسلمين بإجماع المسلمين ، ومن زعم أن الإله يحل في شيء من أجساد الناس أو غيرهم فهو كافر لأن الشرع إنما عفا عن الجسمة لغلبة التجسم على الناس فإنهم لا يفهمون موجوداً في غير جهة بخلاف الحلول فإنه لا يعم الابتلاء به ولا يخطر على قلب عاقل ولا يعنى عنه ، ولا عبرة بقول من أوجب النظر عند البلوغ على جميع المكلفين فإن معظم الناس مهملون لذلك غير واقفين عليه ولا مهتدين إليه ، ومع ذلك لم يفسقهم أحد من السلف الصالحين كالصحابة والتابعين ، والأصح أن النظر لا يجب على المكلفين إلا أن يكونوا شاكين فيما يجب اعتقاده فيلزمهم البحث عنه والنظر فيه إلى أو يعتقدوه أو يعرفوه ، وكيف تكفر العامة الذين لا يعرفون أن كلام الله معنى قديم قائم بنفسه متجه مع القضاء بكونه أمراً ونهياً ووعداً ووعيداً وخبراً واستخباراً ونداء ومسموعاً مع أنه ليس بصوت وأن اعتقاد مثل هذا الصعب جداً على المعتقدين الذاهبين إلى أنه من القواطع ، المكفرين لجاحديه .

وكذلك كيف تكفر العامي بجهله أن النبوة عبارة عن كون النبي مخبراً عن الله فلا ترجع النبوة إلى صفة وجودية بل تكون عبارة عن نسبة تعلق الخطاب به ، والقول لا يوجب صفة ثبوتية للمقول له ولا للمقول فيه أو عن كون النبوات عبارة عن إخباره عن الله فترجع إلى صفة ثبوتية قائمة به ، فعلى الأول يكون فعلاً بمعنى مفعول وعلى الثاني يكون فعلاً بمعنى فاعل ، وقد رجع الأشعرى

رحمه الله عند موته عن تكفير أهل القبلة لأن الجهل بالصفات ليس جهاًل
بالموصوفات ، وقد اختلف في عبارات والمشار إليه واحد ، وقد مثل
ما ذكره رحمه الله بمن كتب إلى عبيده يأمرهم بأشياء وينهاهم عن أشياء
فاختلفوا في صفاته مع اتفاقهم على أنه سيدهم فقال بعضهم : هو أكحل
العينين ، وقال آخرون هو أزرق العينين ، وقال بعضهم هو أدعج العينين
وقال بعضهم هو ربعة ، وقال آخرون بل هو طوال ، وكذلك اختلفوا
في لونه أبيض أو أسود أو أسمر أو أحمر فلا يجوز أن يقال إن اختلافهم
في صفته اختلاف في كونه سيدهم المستحق لطاعتهم وعبادتهم ، فكذلك
لا يكون اختلاف المسلمين في صفات الإله اختلافاً في كونه خالقهم وسيدهم
المستحق لطاعتهم وعبادتهم ، وكذلك اختلف قوم في صفات أبيهم مع
اتفاقهم على أنه أصلهم الذي خلقوا من مائه ولا يكون اختلافهم في أوصافه
اختلافاً في كونه نشئوا عنه وخلقوا منه .

فإن قيل : يلزم من الاختلاف في كونه سبحانه في جهة أن يكون
حادثاً ؟ قلنا : لازم المذهب ليس بمذهب ، لأن المجسمة جازمون بأنه في
جهة ورازمون بأنه قديم أزلى ليس بمحدث فلا يجوز أن ينسب إلى مذهب من يصرح
بمخلافه وإن كان لازماً من قوله .

والعجب أن الأشعرية اختلفوا في كثير من الصفات كالقدم والبقاء
والوجه واليد والعينين ، وفي الأحوال كالعالمية والقادرية وفي تعدد
الكلام واتحاده ومع ذلك لم يكفر بعضهم بعضاً ، واختلفوا في تكفير نفاة
الصفات مع اتفاقهم على كونه حياً قادراً سميعاً بصيراً متكلماً ، فاتفقوا على
كأله بذلك واختلفوا في تعامله بالصفات المذكورة .

(فائدة) اتفق المسلمون على أن الله موصوف بكل كمال يرى من كل

نقصان لكانهم اختلفوا في بعض الأوصاف فاعتقد بعضهم أنها كمال فأثبتها له، واعتقد آخرون أنها نقصان فنقوها عنه ، ولذلك أمثلة :

أحدها: قول المعتزلة إن الإنسان خالق لأفعاله لأن الله لو خلقها ثم سبه عليها ولا مبه لم فعلها مع أنه لم يفعلها ، وعذبه عليها مع أنه لم يوجد لها، لكان ظالماً والظلم نقصان وكيف يصح أن يفعل شيئاً ثم يلوم غيره عليه ويقول له كيف فعلته ولم فعلته ؟؟ وأهل السنة يقولون : إن الله خالق لأفعال الإنسان لأن الإنسان لو خلقها لما قدر الإله على خلقها ونفى القدرة عيب ونقصان، وليس تعذيب الرب على ما خلقه بظلم بدليل تعذيبه للبهائم والمجانين والأطفال لأنه يتصرف في ملكه كيف يشاء ، والقول بالتحسين والتقبيح باطل ، فرأوا أن يكون كماله في خلق أفعال العباد ورؤوا تعذيبهم على ما لم يخلقوه جائز من أفعاله غير قبيح .

المثال الثاني : اختلاف المجسمة مع المنزهة لو كان جسماً لكان حادثاً ولفاته كمال الأزلية .

المثال الثالث : إيجاب المعتزلي على الله سبحانه أن يثيب الطائعين كيلا يظلمهم والظلم نقصان ، وقول الأشعري ليس ذلك بنقص إذ لا يجب عليه حق ولو وجب عليه حق لغيره لكان في قيده ، والتقيد بالأغيار نقصان .

المثال الرابع : قول المعتزلة بأن الله يريد الطاعات وإن لم تقع، لأن إرادتها كمال ويكره المعاصي وإن وقعت لأن إرادتها نقصان ، وقول الأشعري لو أراد ما لا يقع لكان ذلك نقصاً في إرادته لكانها عن النفوذ فيما تعلقت به ، ولو كره المعاصي مع وقوعها لكان ذلك كلالاً في كراهيته وذلك نقصان .

المثال الخامس: إيجاب المعتزلة على الله رعاية الصلاح لعباده لما في تركه من النقصان ، وقول الأشعرى لا يلزم ذلك لأن الإلزام نقصان وكال الإله أن يكون في قيد المتأهلين .

النوع الخامس عشر من الحقوق المتعلقة بالقلوب : تصديق القلب بجميع ما ذكرناه من الاعتقاد والعرفان .

النوع السادس عشر : النظر في تعريف ذلك أو اعتقاده وهو واجب وجوب الوسائل .

النوع السابع عشر : معرفة ما أمر بفعله من طاعته بأركانها وشرائطها وسننها وآدابها ، وموانعها ومبطلاتها ، وأوقاتها ومقدمها ومؤخرها ، ومضيقتها وموسعها ، ومعينها ونخيرها ومؤداها ومقضيها .

النوع الثامن عشر ، معرفه ما زجر عن فعله من معاصيه ليجنب لما فيه من الفساد ، قال الله تعالى : (ولتستبين سبيل المجرمين) .

النوع التاسع عشر : معرفة أحكام تصرفات العباد ومعاملاتهم صحيحها وقاسدها وبيان المحللات والمحرمات والمكروهات والواجبات والمندوبات والولايات ولواحقها وغير ذلك .

النوع العشرون : معرفة أدلة أحكامه من كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وإجماع أمته والأقيسة الصحيحة ، والاستدلالات المستقيمة ، والعبارات القويمة .

النوع الحادى والعشرون : معرفة ما يتوقف عليه فهم خطابه وخطاب رسوله صلى الله عليه وسلم من اللغة العربية .

النوع الثاني والعشرون : النظر في معرفة ما التبس من أحكامه وأدلتها ومتعلقاتها .

النوع الثالث والعشرون : المظنون المعتبرة في معرفة الأحكام وأسبابها وسائر متعلقاتها ، ولا يشترط فيها العلم إذ لو شرط فيها العلم لفات معظم المصالح الدنيوية والأخروية ، ولا يكفي فيما يتعلق بأوصاف الإله إلا العلم أو الاعتقاد ، والفرق بينهما أن الظان يجوز بخلاف مظهره ، وإذا ظن صفة من صفات الإله فإنه يجوز نقيضها وهو نقص ولا يجوز تجويز النقص على الإله ، لأن الظن لا يمنع من تجويز نقيض المظنون ، بخلاف الأحكام فإنه لو ظن الحلال حراماً والحرام حلالاً لم يكن ذلك تجويز نقص على الرب سبحانه وتعالى ، لأنه لو أحلّ الحرام وحرمّ الحلال لم يكن ذلك نقصاً فدار تجويزه بين أمرين كل واحد منهما كمال ، بخلاف الصفات فإن كمالها شرف وضده نقصان ، ولا يشترط في المعارف والاعتقادات الواجبة الاستمرار والدوام لما في ذلك من المشقة والضرر العام والمقصود بالشرائع إرفاق العباد بل يكفي في ذلك الإيمان الحكيم مع عزوب الإيمان الحقيقي ما لم يطرأ ضد يناقض المعارف والاعتقاد ، والعرفان أفضل من الاعتقاد ، وحكم العرفان أفضل من حكم الاعتقاد .

النوع الرابع والعشرون : الأحوال الناشئة عن معرفة الصفات .

اعلم أن الخوف ناشئ عن معرفة شدة النعمة ، والرجاء ناشئ عن معرفة سعة الرحمة ، والتوكل ناشئ عن معرفة تفرد الرب بالضرور النفع والخفض والرفع . والمحبة تنشأ تارة عن معرفة الإحسان والإنعام ، وتارة عن معرفة الجلال والجمال ، والمهابة ناشئة عن معرفة كمال الذات والصفات ، وكل واحدة من هذه الأحوال حادثة على الطاعة التي تناسبها ، فالخوف يجات على ترك المعاصي والمخالفات ، والرجاء يجات على الإكثار من المندوبات

وعلى كثير من الواجبات لما يرجى على ذلك من الثوابات ، والتوكل حاث على الإجمال فى الطلب والدعاء ، والابتهاال زاجر عن الوقوف مع الأسباب ، والمحبة حائلة على طاعة مثل طاعة الهائين المجلين المعظمين المستجيبين ، وهو أكمل من طاعة المحبين ، ولا يمكن اكتساب هذه الأحوال فى العادة إلى باستحضار المعارف التى هى منشأ لهذه الأحوال .

النوع الخامس والعشرون : القصود والنيات والعزوم على الطاعات فيما يستقبل من الأوقات ، فىجب على المكلف أن يعزم على الطاعات قبل وجوبها ووجوب أسبابها ، فإذا حضرت العبادات وجبت فيها القصود إلى اكتسابها والنية بالتقرب بها إلى رب السموات .

واعلم أن الإيمان والنيات والإخلاص ينقسم إلى حقيقى وحكمى ، فالإيمان الحكمى شرط فى العبادات من أولها إلى آخرها ، والنية الحقيقية مشروطة فى أول العبادات دون استمرارها ، والحكمة كافية فى استمرارها ، وكذلك إخلاص العبادة شرط فى أولها ، والحكمى كاف فى دوامها ، ولو وجب الإيمان الحقيقى فى جميع الأوقات ، والنية الحقيقية فى استمرار العبادات لحصلت المشقة فى استحضار الإيمان والنيات ، ولم يشترط الإيمان الحقيقى فى ابتداء العبادة لأن استحضار النية شاق عسير ولأن نية القربة تتضمن الإيمان ، والإيمان لا يتضمن نية القربات ، والغرض من النيات تمييز العبادات عن العادات ، أو تمييز رتب العبادات أثناء تمييز العبادات عن العادات وله أمثلة :

أحدها : الغسل فإنه مردد بين ما يفعل قربة إلى الله كالغسل عن الأحداث ، وغيرها يفعل لأغراض العباد من التبرد والتنظيف والاستحمام والمداواة وإزالة الأضرار والأقذار ، فلما تردد بين هذه المقاصد وجب تمييز ما يفعل لرب الأرباب عما يفعل لأغراض العباد .

المثال الثاني : دفع الأموال مردد بين أن يفعل هبة أو هدية أو وديعة ، وبين أن يفعل قربة إلى الله كالزكاة والصدقات والكفارات ، فلما تردد بين هذه الأغراض ، وجب أن تميز النية ما يفعل لله عما يفعل لغير الله .

المثال الثالث : الإمساك عن المفطرات تارة يفعل لغرض الإمساك عن المفطرات وتارة يفعل قربة إلى رب الأرضين والسموات ، فوجب فيه النية لتصرفه عن أغراض العباد إلى التقرب إلى المعبود .

المثال الرابع : حضور المساجد قد يكون للصلوات أو الراحة أو للقربة بالحضور فيها زيارة للرب سبحانه وتعالى . لما تردد بين هذه الجهات وجب أن يميز الحضور في المسجد زيارة لرب الأرباب عما يفعل لغير ذلك من الأغراض .

المثال الخامس : الضحايا والهدايا لما كان ذبح الذبائح في الغالب لغير الله من ضيافة الضيفان وتغذية الأبدان ، ونادر أحواله أن يفعل تقرباً إلى الملك الديان شرطت فيه النية تمييز الذبح القربة عن الذبح للاقتيات والضيافات ، لأن تطهر الحيوان بالذكاة كتطهير الأعضاء بالمياه من الأحداث ، تارة يكون لله وتارة يكون لغير الله فتمييزه الطهارة الواقعة لله عن الطهارة الواقعة لغيره .

المثال السادس : الحج لما كانت أفعاله مرددة بين العبادات والعادات وجب فيه النية تمييزاً للعبادات عن العادات ، وأما مثال تمييز رتب العبادات فكالصلاة تنقسم إلى فرض ونفل ، والنفل ينقسم إلى راتب وغر واتب ، والفرض ينقسم إلى مندور وغير مندور ، وغير المندور ينقسم إلى ظهر وعصر ومغرب وعشاء وصبح ، وإلى قضاء وأداء فيجب في النفل أن يميز الراتب عن غيره بالنية وكذلك تميز صلاة الاستسقاء عن صلاة العيد ، وكذلك في الفرض تميز الظهر عن العصر ، والمندورة عن المفروضة بأصل الشرع ، وكذلك في العبادة

المالية تميز الصدقة الواجبة عن النافقة ، والزكاة عن المنذورة والنافقة ، وكذلك يميز صوم التندر عن صوم النفل ، وصوم الكفارة عنهما ، وصوم رمضان عما سواه ، ويميز الحج عن العمرة تميزاً لبعض راتب العبادات عن بعض . ولا يكفيه مجرد نية القرية دون تعيين الرتبة ، فإن أطلق نية الصوم والصلاة حمل على أقلها ، لأنه لم ينو التقرب بما زاد على رتبها ، فإذا نوى الرتبة لم يكفه ذلك حتى يعينها بتعيين الصلاة التي شرعت لها بأن يضيفها إلى الصلاة التابعة لها ، وإذا نوى العيد أو الكسوف أو الاستسقاء فلا بد من إضافتها إلى أسبابها لتمييز رتبها عن رتب الرواتب ، وإن نوى الفرائض فلا بد من تمييزها بالإضافة إلى أوقاتها وأسبابها ، وليست الأوقات والأسباب قرينة ولا صفة للقرينة وإنما تذكر في النية لتبيين المرتبة ، وإن نوى الكفارة ولم يذكر سببها أجزأته لأن رتبها متساوية لا تفاوت فيها ، إذ العتق في كفارة القتل مثل العتق في كفارة الظهار وكفارة الجماع في رمضان ، وقد خالف أبو حنيفة رحمه الله في ذلك وجعل إضافة الكفارات إلى أسبابها كإضافة الصلاة إلى أوقاتها ، والأول أوجه لما ذكرنا من تساوى الرتب ، وليست الأوقات والأسباب من العبادات حتى يجب ذكرها لا سيما أسباب الكفارات فإن معظمها جنائيات ، فإذا لم تكن الأسباب قرينة ولا دالة على تفاوت رتبة فلا حاجة إلى قصدتها لأن العتق بنية الكفارة قد يميز عن العتق المندوب برتبته ، بخلاف رتب الصلاة فإنها مختلفة ، ولذلك شرع بعضها ما لم يشرع في بعض كالجهر والإسرار والتطويل والتقصير ، ولو تساوت مقاصد الصلاة تساوى مقاصد العتق لما اختلفت أحكام الصلاة وأوصافها ، وعندى وقفة في صلاتي العيدين لأنهم مستويان في جميع الصفات فينبغي أن تلحق بالكفارات فيكفيه أن ينو صلاة العيدين من غير تعرض لصلاة فطر أو أضحي ، بخلاف صلاة الكسوف والخسوف فإنهما يختلفان بالجهر والإسرار ، فإن كانت العبادة غير ملتبسة بالعادة كالإيمان والتعظيم والإجلال والخوف والرجاء والتوكل

والحياء والمحبة والمهابة ، فهذه متعلقة بالله عز وجل قربة في أنفسها متميزة لله بصورتها لا تقتصر إلى قصد تمييزها ويجعلها قربة متميزة ، فلا حاجة في هذا النوع إلى نية تصرفه إلى الله عز وجل وكذلك التسبيح والتقديس والتهليل والتكبير والثناء على الله عز وجل بما لا يشارك فيه والأذان وقراءه القرآن فإنه لا يحتاج إلى نية ، إذ لا تردد له بين العبادة والعادة ولا بين رتب العبادة كما ذكرناه ، ولا حاجة إلى التعايل بأن النية لو افتقرت إلى نية لأدى ذلك إلى التسلسل لأن انصرافها بصورتها إلى الرب سبحانه وتعالى يميز لها فلا تحتاج إلى ميمز ، ولأن النية لا رتب لها في نفسها ، ومثل هذا نقول في الكلام إن كان صريحاً لم يفتقر إلى نية لأنه بصراحته منصرف إلى ما دل عليه ، وإن كان كناية انتقر إن نية مميزة لتردده ، وكذلك نقول في المعاملات إن امتاز المقصود عن غيره فلا حاجة إلى ما يميزه ، فمن استأجر عمالة أو ثوباً أو قدوماً أو سيفاً أو بساطاً لم يحتاج إلى ذكر منفعة لأن صورته منصرفة إلى منفعة مميزة لها فلا حاجة إلى ميمز ، وإن كانت المنفعة مرددة كالدابة تسكرى للعمل والركوب . والأرض تسكرى للزرع والغرس والبناء فلا بد من تمييز المنفعة باللفظ ، وكذلك إن كان في البلد نقد غالب حمل العقد عليه لا امتياز به بخلته وإن كان في البلد نقود مختلفة لا غالب فيها فلا بد من تمييز باللفظ ، وكذلك الحقوق المتعينة لا يفتقر أداؤها إلى نية بل تصح وتبرى من غير نية لتعينها مستحقها ، وإن ترددت مثل أن يقبض المدين مالاً لرب الدين من جنس حقه فإنه مرددين الوديعة والهبة والعارية والإباحة وقضاء الدين فلا بد من نية تمييز إقباض الدين عن سائر أنواع الإقباض ، وكذلك كل من جازله الشراء لنفسه ولغيره فإنه لا ينصرف إلى غيره إلا بنية تمييزه عن الشراء لنفسه ، وكذلك لو ملك التصرف بأسباب مختلفة كالوكيل والوصى فإنه يملك الشراء لنفسه ولغيره بنية فلو أطلق الشراء عن النية لا ينصرف إلى نفسه لأنه الغالب من أفعاله ، ولا ينصرف إلى يتيمه إلا بنية وليس المقصود من

نية التصرف التقرب إلى المستحق ، بخلاف نية العبادات فإن القصد بتمييزها التقرب إلى المعبود بذلك المقصود ، وكذلك ما تشترط فيه النية من التصرفات ليس الغرض منها إلا مجرد التمييز دون التقرب .

فإن قيل : لم أثيب ناوى القربة على مجرد نيته من غير عمل ولا يثاب على أكثر الأعمال إلا إذا نواه ؟

فالجواب : ما ذكرناه من أن النية منصرفة إلى الله تعالى بنفسها ، والفعل المردد بين العادة والعبادة غير منصرف إلى الله فذلك لا يثاب عليه .

فإذا قيل : لم أثيب على النية ثواب حسنة واحدة ، وإن اتصل بها الفعل أثيب بعشر مع كون النية متصلة إلى الله بنفسها ؟

فالجواب : أن الفعل المنوى ، به تتحقق المصالح المطلوبة من العبادات فذلك كان أجره أعظم وثوابه أوفر .

(فائدة) هل يشترط أن يستحضر إضافة النية إلى الله أو يكفيه استلزامه القربة للإضافة إلى الله ؟ فيه اختلاف .

(فائدة) الذى ينوى من العبادات ضربان : أحدهما ما هو مقصود فى نفسه فيوجه النية إلى التقرب به إلى الله عز وجل .

الضرب الثانى : ما يكون المقصود به غيره وهو ضربان : أحدهما ما لا يكون مقصوداً فى نفسه كالتييم فهذا ينوى به استباحة ما يحرمه الحدث ويدل على أنه غير مقصود فى نفسه أنه لا يشرع تحديده ، وإن نوى أداء التيمم أو فريضة التيمم فوجهان . أحدهما لا يصحّ لأنه غير مقصود ، والثانى يصحّ كما يصح مثله فى سائر العبادات .

الضرب الثاني . ما كان مقصوداً في نفسه كطهارة الأحداث بالماء ، فهذا يخير بين أن ينوبه في نفسه كسائر العبادات ، وبين أن ينوب مقصوده ، وله حالان . أحدهما أن ينوب رفع شيء يحرمه ذلك الحدث ، والثانية أن ينوب استباحة شيء مما يحرمه ذلك الحدث ، وإنما كفارة ذلك في حصول العبادة لأن الحدث لا يرتفع إلا بطهارة وهي قرينة .

فإن قيل . الصلاة والتميم ممتازان بصورتيهما عن العادات وعن غيرهما من العبادات فلم افتقر إلى النية - مع تمييزهما ؟ قلنا . أما التيمم فإنه افتقر إلى النية - لأنه خارج عما يفعل عبادة أو عادة ، وليس مسح الوجه بالتراب نوعاً من التعظيم في مطرد العادات بل صورته كصورة اللعب والعبت الذي لا فائدة فيه ، فلذلك افتقر إلى نية تصرفه عن اللعب والعبت إلى العبادة إذ لا تعظيم في صورته ، والعبادات كلها إجلال وتعظيم ، وأما الصلاة فإنما وجبت النية فيها لوجوب ترتيبها ، وإذا بطل أولها بطل ما ابتنى عليه فلم تجب النية فيها لتمييزها عن العادة ، وإنما وجبت لتمييز رتب العبادة ، فإن مرتبة التكبير في النافلة المطلقة دون مرتبته في النوافل المرتبة والمؤقتة ، ورتب العبادة في النوافل المؤقتة دون رتب المفروضة والمنذورة ، فإذا وقع مردداً بين هذه الجهات ، فقد تردد بين رتب مختلفة فلا يعتد به في رتبة عليا وحمل على أدنى الرتب ، وكان ما بعده من أفعال الصلاة مبنياً على رتبته وهو مردد والمبنى على المردد مثله في التردد ، بل رتبة التكبير في النفل المطلق أعلى من رتبته خارج الصلاة ، ولا بد أن ينوب به أصل الصلاة وإلا وقع مردداً بين رتبة تكبير الصلاة ورتبة التكبير الخارج عن الصلاة .

فصل

في وقت النية المشروطة في العبادة

إذا كان الغرض بالنيات التمييز كما ذكرنا وجب أن تقترن النية بأول العبادة ليقع أولها مميزاً ثم يبنى عليه ما بعده ، إلا أن يشق مقارنتها إياها كما في نية الصوم ، وقد اختلف في نية تقديم الزكاة ، لما في التوكيل في إخراجها من مصلحة الإخلاص ودفع إجحال الفقير من باذنها ، فإن تأخرت النية عن أول العبادة لم يحز ذلك إلى في صوم التطوع لأن ماضى يقع مردداً بين العبادة والعادة ، أو بين رتب العبادة ، وإن تقدمت النية فإن استمرت إلى أن شرع في العبادة أجزأه ما اقترن منها بالعبادة وإن انقطعت النية قبل الشروع في العبادة لم تصح العبادة لتردها ، فإن قرب انقطاعها أجزأت عند بعض العلماء وفيه بعد ، لأنها إذا انقطعت وقع ابتداء العبادة مردداً فإن اكتفى بالنية السابقة فلا فرق بين بعيدها وقريبها لتحقيق تردها ابتداء العبادة مع القرب والبعد ، وينبغي أن يستصحب ذكر النية في الوضوء إلى آخره لأنه أقرب إلى مقصود النيات ، ولا يفعل مثل ذلك في الصلاة ، لأن قلبه مشغول عن ذكر النية بملاحظة معنى الأذكار والقراءة والدعاء ، فكان الاشتغال بالأهم في الصلاة أولى من ملاحظة النية وذكرها .

فإن قيل : هل يشترط أن ينوى الاقتداء في صلاة الجمعة كما ينوى سائر الصلاة ؟ فالذي أراه أنه لا يشترط لأن الاقتداء شرط في صلاة الجمعة فلا يفرد بالنية كسائر الشرائط والأركان .

(فائدة) يكفي في العبادات نية فردة لقوله عليه السلام : « إنما الأعمال بالنيات » ، وقد قال الشافعي رحمه الله في الصلاة : ينوى مع التكبير لا قبله ولا بعده . واختلف أصحابنا في ذلك فمنهم من قال لا بد من استمرار النية

من أول التكبير إلى آخره ، وهذا مخالف للنية في جميع العبادات مع ما فيه من العسر الموجب للوسواس ، واختار أنه تجزئ نية فردة مقرونة بالتكبير كما تجزئ في الصوم والزكاة والكفارات والاعتكاف والحج والعمرة نية فردة ، وليس قول الشافعي مع التكبير لاقبله ولا بعده نصافي بسط النية على التكبير ، لأن اسم الشيء يطلق على ابتدائه وعلى انتهائه كما يطلق لفظ الصلاة على أول أجزائها وعلى آخر أجزائها كما في حديث جبريل عليه السلام ، فكذاك يطلق لفظ التكبير على أول أجزائه وهو الهمزة ، وقال بعض أصحابنا : لا يتصور بسط النية لأنها عرض فرد لا يتصور فيه البسط ، وإنما يبسط العلم بالنية وهذا لا يصح لأن العلم عرض لا يتصور الغرض منه كما لا يتصور بسط الغرض من النية وإنما المعنى .
يبسطها تكريرها بتوالي أمثالها .

فصل

في قطع النية في أثناء العبادة

وإذا قطع نية العبادة في أثناء الصلاة بطلت صلاته لانقطاع النية المستصحبة كما يبطل الإيمان المستصحب بطريان ضد من أضداده . ولو قطع نية الحج أو العمرة لم يبطل حجه ولا عمرته ، وإن قطع نية الصيام بطل على الأصح ، فأحكام النية في الصلاة أغلظ من أحكامها في النسك ، ولو شك هل نوى شيئاً من هذه العبادات أو لم ينو لم يحكم بانعقاده لأن الأصل عدم نيته ، ولو تردد أيسمى على شيء من هذه العبادات أم يخرج منها لم يخرج بذلك من صومه ولا من نسكه وتبطل صلاته ، ولو تردد في أصل النية ثم تذكر في أثناء العبادة أنه نوى في أولها صح صومه ونسكه ، وأما الصلاة فإن فعل في حال شك ركناً لا يزداد مثله في الصلاة كالركوع والسجود

بطلت صلاته لأنه زاد فيها متعمداً ركناً لا يعتد به لفوات النية الحكيمة فيه،
فصار كما لو تعمد زيادته من غير نسيان، وإن لم يأت بركن لا يزداد مثله في
الصلاة فإن قصر زمان الشك لم تبطل صلاته كما لا تبطل بالكلام القليل
والفعل اليسير في حال النسيان، وإن طال زمن التردد في البطلان وجهان
كالوجهين في البطلان بالكلام الكثير والفعل الكثير في حال النسيان والفرق بينهما
أن النسيان اليسير غالب والكلام اليسير نادر، وقد فرق في الأعذار بين غالبها
ونادرها، وإن أتى في حال الشك بركن يزداد مثله في الصلاة كالفتاححة والصلاة على
الرسول صلى الله عليه وسلم يعتد به لحاؤه عن النية الحكيمة والحقيقية، ويلزمه
إعادته إن قصر زمان الشك وإن طال فوجهان والفرق في تغليظ أحكام
النية بين الصلاة وغيرها أن المصلي مناج لربه مقبل عليه، ولذلك نهى عن
الالتفات فيها والإعراض عن الله عز وجل لما فيه من سوء الأدب، وزجر
عن الفعل الكثير والكلام الكثير وأمر باستقبال جهة واحدة لأنه أكمل
في الإقبال على مناجاة ذي الجلال وقد قال: (أنا جليس من ذكرني) فكان تردده
في الخروج عن المجاورة تركاً للإقبال على ذي الجلال وسوء أدب، فلذلك
أبطل تردده في قطع نية الصلاة. فإن من أمره بعض الكبراء بمناجاته
ومجالسته فجالساً وتناجاه ثم عزم على قطع مجالسته أو مناجاته أو تردد
في قطعها فإنه يعد ذلك — إذا اطلع عليه — من سوء أدب المناجاة
والمجالسة، وليس سائر العبادات بمثابة الصلاة في المجالسة والمناجاة،
والفرق بين النسك والصيام أن الناسك لا يخرج من نسكه بأقوى المفسدات
وهو الجماع، فكذلك لم تؤثر فيه قواعد النيات فجاز أن ينوى إحراماً
كإحرام غيره، وجاز أن يبههم إحرامه ثم يصرفه إلى أحد النسكين أو إليهما،
وجاز أن ينوى النفل فيقع عن الفرض أو ينوى الحج عن غيره فيقع عن
نفسه ولو أبطله الشرع بمثل ذلك لعظمت المشقة في قضائه بخلاف
الصلاة والصيام.

فإن قيل : هل تصح العبادة بنية تقع في أثناءها ؟ قلنا : نعم وله صور :

أحدها : أن ينوى المتنفل ركعة واحدة ثم ينوى أن يزيد عليها ركعة أو أكثر فتصح الركعة الأولى بالنية الأولى ويصح ما زاد عليها بالنية الثانية ، وليس هذا كتفريق النية على الصلاة لأن المفرق ينوى ما لا يكون صلاة مفردة وههنا قد نوى بالنية الأولى الركعة الأولى وهى صلاة على حياها ونوى الزيادة بنية ثانية وهى صلاة أيضاً على حياها ، وليس كمن نوى تكبيرة أو قومة أو نوى من الظهر ركعة على انفرادها فإن الركعة المنفردة لا تكون ظهراً .

الصورة الثانية : إذا نوى الاقتصار في الصلاة على الأركان والشرائط ثم نوى التطويل المشروع أو السنن المشروعة فإن ذلك يجزئه لاشتغال النية الأولى على الأركان والشرائط ، والثانية على السنن النابعة ، فإنها وإن لم تكن صلاه مستقلة فقد ثبت للتابع ما لا يثبت للمتبوع ، أو يكون ذلك من رخص النوافل كما رخص للمسافر في صلاتها إلى غير القبلة توسعة لتكثير النوافل ، وكذلك لو نوى التسليم بعد انقضاء التشهد ثم بدله أن يطول في الأدعية والأذكار .

الصورة الثالثة : إذا نوى المسافر القصر ثم نوى الإتمام فإن الركعتين الأولىين يجزئانه بالنية الأولى والركعتان الأخريان يجزئانه بالنية الثانية لأن المقصود بالنيتين تمييز رتبة الظهر عن غيرها ، وقد تحقق ذلك بالنيتين .

الصورة الرابعة : إذا اقترن بصلاة القاصر ما يوجب الإتمام أو طراً عليها ما يوجب إتمامها وهو لا يشعر به في أثناء الصلاة فإنه يتم الصلاة بالنية الثانية وقد قال بعض أصحابنا تجزئه بالنية الأولى ، وقد جعل انقصر معقلاً

على شرط أن لا يطرأ ما يوجب الإتمام وهذا لا يصح في حق من لا يشعر بهذا الحكم ولم يخطر بباله مع أنه حكمه الإتمام .

الصورة الخامسة : إذا مات الأجير في الحج قبل إتمامه الحج وجوزنا البناء عليه فاستأجرنا من يبنى عليه وقد وقع ما تقدم بنية الأجير الأول وما تأخر بنية الأجير الثاني فيؤدي الحج بنيتين من شخصين : إحداهما في ابتدائه والثانية في انتهائه .

فإن قيل . النية قصد ولا بد للقصد من مقصود مكتسب يتعلق به القصد ، فأى كسب مقصود للإمام إذا نوى الإمامة فإن صلاته مع القوم لا تزيد على صلاته وحده ؟ وكذلك إذا أحرم الناسك بالعمرة والحج مع اتحاد الفعل بخلاف ما لو أدخل الحج على العمرة فإن أفعال الحج تزيد على أفعال العمرة ؟ .

وقد قال الشافعي رحمه الله عليه : لو أدخل العمرة على الحج لم تصح على قول إذ لا ينوى بهذه المسائل مشكلة ولا يصح أن يقال نوى الأحكام لأن الأحكام ليست من كسبه ولا من صفات كسبه ، والنيات لا تتعلق إلا بكسب أو صفة تابعة للكسب ، ومن المشكل قول الشافعي ومالك رحمهما الله : إن الحج والعمرة ينعقدان بمجرد نية الإحرام من غير قول ولا فعل ، فإن أريد بالإحرام أفعال الحج لم يصح لأنه لم يتلبس بشيء منها في وقت النية ولأن محظورات الحج لا تتقدم عليه كالأقدمات محظورات العبادة عليها ، وإن أريد به الانفكاك عن محظورات الإحرام لم يصح لأنه إن نوى الإحرام مع ملابسته محظورات سوى الجماع لصح إحرامه وإن كان الكف عنهما هو الإحرام لما صح مع ملابستها كما لا يصح الصيام مع ملابسته الأكل والشرب ، وإن كان الإحرام هو الكف عن الجماع لما صح إحرام من يجهل وجوب الكف

عن الجماع لأن الجهل به يمنع من توجه النية ، إذ لا يصح قصد ما يحل حقيقة ، وشرط ابن خیر أن التلبية متبعة لأن التلبية في الحج كتسكيرة الإحرام في الصلاة وشرط بعض العلماء التلبية أو سوق الهدى .

فصل

في تردد النية مع ترجيح أحد الطرفين

النية قصد لا يتصور توجهه إلا إلى معلوم أو مظنون فلا تتعلق بمشكوك فيه ، وكذلك لا تتعلق بالموهوم ولا بد أن يكون جزمها مستنداً إلى علم أو اعتقاد أو ظن ، فإذا نوى ما يتردد فيه فإن كان تحققه راجحاً صحت نيته مثل أن ينوى الزكاة عن مال شك في هلاكه أو ينوى الصيام ليلة الثلاثين من رمضان فتصح نيته لأن مانواه ثابت محقق باستصحاب الأصل ، وإن كان عدم مانواه راجحاً بالاستصحاب لم تصح نيته لأنها لا تتحقق إلا مع علم أو ظن كما لو أخرج الزكاة عن مال شك هل ملكه أم لا ، وكما لو نوى الصيام ليلة الثلاثين من شعبان .

فإن قيل : كيف يصح صوم المستحاضة المتجيرة وصلاتها مع عدم رجحان الطهارة على الحيض والحيض على الطهارة ؟ قلنا : هذا مما استثنى للضرورة بخلاف ما سذكروه إن شاء الله في مسألة السيكة لأنه يقدر على تمييز الذهب من الفضة فيزول الشك ، ولا قدرة للمستحاضة على مثل ذلك ، ولو نوى الصيام معلقاً على مشيئة الله تعالى ، فإن جزم النية واعتقد أن ما جزمه موقوف التحقق على مشيئة الله فهذه نية صحيحة لجزمها وقد أضاف إليها الاعتراف بوقوف عبادته على مشيئة الله ، وذلك إتيان بطاعتين ، وإن تشكك بالفعل لم تصح نيته لتردده ، وذلك مثل أن يقول إن شاء الله وقع مني الصوم ولا يجزم بذلك فهذا لا يصح ترده وشكه .

فصل

في تفريق النيات على الطاعات

تفريق النية على الطاعة يختلف باختلاف الطاعات ، والطاعات أقسام :

أحدها : طاعة متحدة وهى التى يفسد أولها بفساد آخرها كالصلاة والصيام ، فلا يجوز تفريق النية على أبعاضها ، مثاله فى الصيام أى ينوى إمساك الساعة الأولى وحدها ثم ينوى إمساك الساعة الثانية وكذلك يفرد كل إمساك بنية تختص بها إلى آخر النهار ، فإن صومه لا يصح ، وكذلك لو فرق نية الصلاة على أركانها وأبعاضها مثل أن أفرد التكبير بنية والقيام بنية ثانية والركوع ثالثة وكذلك إلى انقضاء الصلاة ، فإن صلاته لا تصح لأن ما نواه من هذه المفردات ليس بجزء من الصلاة على حياله .

القسم الثانى : طاعة متعددة كالزكاة والصدقات وقراءة القرآن فهذا يجوز أن يفرد أبعاضه بالنية وأن يجمعه فى نية واحدة ، فلو فرق النية على أحد جزئى الجملة فى القراءة مثل أن قال بسم الله ، أو قال فالذين آمنوا ، فالذى أراه أنه لا يثاب على ذلك ، ولا يثاب إلا إذا فرق النية على الجمل المفيدة ، إذ لا قرينة فى الإتيان بأحد جزئى الجملة وجمل القرآن أحدهما ما لا يذكر إلا قرآنا كقوله : (كذبت قوم نوح المرسلين) فهذا يحرم على الجنب قراءته .

الضرب الثانى : ما يغلب عليه كونه ذكراً ليس بقرآن كقوله بسم الله ، واتخذ الله ، ولا إله إلا الله ، فهذا لا يحرم على الجنب قراءته إلا أن ينوى به القراءة لغلبة الذكر عليه .

القسم الثالث : ما اختلف في اتحاده كالوضوء والغسل فن رأهما متحدين منع من تفريق النية على أجزأهما ، ومن رأهما متعددين جوز تفريق النية على أبعاضها .

النوع السادس والعشرون من أعمال القلوب التوبة ولها ثلاثة أركان

أحدها : الندم على المعصية والمخالفة .

والثاني : العزم على أن لا يعود إلى مثل تلك المعصية في الاستقبال .

والثالث : الإقلاع عن تلك المعصية في الحال ، فهذه التوبة مركبة من ثلاثة أركان : العزم ، والندم ، والإقلاع ، وقد تكون التوبة مجرد الندم في حق من عجز عن العزم والإقلاع فلا يسقط المقذور عليه بالمعجوز عنه ، كما لا يسقط ما قدر عليه من الأركان في الصلاة بما عجز عنه ، وذلك كتوبة الأعمى عن النظر المحرم ، وتوبة المحبوب عن الزنا وهذا مبني على قاعدة مستفادة من قوله عليه السلام : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، ، أي إذا أمرتكم بمأمور فأتوا من ذلك المأمور ما استطعتموه ، أي ما قدرتم عليه ، فالأعمى والمحبوب قادران على الندم عاجزان عن العزم والإقلاع .

ويستحب للتائب إذا ذكر ذنبه الذي تاب منه أن يجدد الندم على فعله ، والعزم على ترك العود إلى مثله ، وعلى هذا يحمل قوله صلى الله عليه وسلم : « إني لأستغفر الله وأتوب إليه مائة مرة ، ، لا يعني بذلك أنه يذنب في كل يوم مائة مرة ، بل معناه تجديد التوبة وتكريرها عن ذنب واحد

صغير ، وذكره صلى الله عليه وسلم إياه في اليوم مائة مرة يدل على استعظامه له مع صغره ، وذلك يدل على فرط تعظيمه وإجلاله لربه ، فشتان بين من لا ينسى الصغير الحقير من الذنوب حتى يجدد التوبة منه في كل يوم مائة مرة إجلالاً لربه وبين من ينسى عظيم ذنوبه ولا تمرّ على باله احتقاراً لذنوبه وجهلاً بعظمة ربه ، وقد ذمّ الله من وعظ بآيات ربه فأعرض عن سماع الموعدة ونسى ما قدمت يداه ، والعارف الموقن إذا ذكر الصغيرة خجل منها وندم عليها وتألم لها ، وعزم على أن لا يعود إلى مثلها إجلالاً لربه وفرقاً من ذنبه ، والتوبة واجبة على الفور فمن أخرها زماناً صار عاصياً بتأخيرها ، وكذلك يتكرر عصيانه بتكرر الأزمّة المتسعة لها ، فيحتاج إلى توبة من تأخيرها وهذا جار في تأخير كل ما يجب تقديمه من الطاعات .

فإن قيل : كيف تتصور التوبة مع ملاحظة توحيد الله بالأفعال خيرها وشردا مع أن الندم على فعل الأغيار لا يتصور ؟ قلنا : من رأى للآدمي كسباً خصص الندم والعزم بكسبه دون صنع ربه ، ومن لا يرى الكسب خصص التوبة بحال الغفلة عن التوحيد ، وهذا مشكل جداً من جهة أنه يتوب على ما يظنه فعلاً له وليس بفعل له في نفس الأمر .

النوع السابع والعشرون : الإخلاص وهو أن يقصد بطاعته وجه الله ولا يريد بها سواه ، فإن قصد بها سواه كان مرأياً ، سواه قصد الناس على انفرادهم أو قصد الرب والناس جميعاً .

النوع الثامن والعشرون : الرضا بالقضاء ؛ فإن كان المقضى به طاعة فلا يرض بالقضاء والمقضى به جميعاً ، وإن كان معصية فلا يرض بالقضاء ولا يرضى بالمقضى به بل يكرهه ، وإن لم يكن طاعة ولا معصية فلا يرض بالقضاء ولا يتسخط بالمقضى به وإن رضي به كان أفضل .

النوع التاسع والعشرون : التفكير في ملكوت السموات والأرض
وجميع مخلوقات الله ، ليستدل بذلك على قدرته وحكمته ونفوذه وإرادته ،
وكذلك التفكير في آيات كتابه وفي فهم شرائعه وأحكامه ، وكذلك تدبر
آيات كتابه وكذلك التفكير في الحشر والنشر والثواب والعقاب ، ليكون
المتفكر بين الخوف والرجاء ، ليعمل بطاعته رجاء لثوابه ، ويحترز
معيصته .

وأفعال القلوب كثيرة : منها حسن الظن بالله ، ومنها الحزن على ما فات
من طاعته ، ومنها الفرح بفضله ورحمته ، ومنها محبة الطاعة والإيمان ،
وكره الكفر والفسوق والعصيان ، ومنها الحب في الله والبغض في الله
كحب الأنبياء وبغض العصاة والأشقياء ، ومنها الصبر على البليات
والطاعات ، وعن المعاصي والمخالفات ، ومنها التذلل والتخضع والتخشع
والذكر والتيقظ ، وغبطة الأبرار على برهم ، والاختيار على خيرهم ، والالتقاء
على تقواهم ، ومنها الكف عن أضداد هذه المأمورات ، ومنها الشوق إلى
لقاء الله ، ومنها أن يحب للمؤمنين ما يحب لنفسه ، وأن يكره لهم مثل
ما يكره لنفسه ، ومنها مجاهدة النفس والشيطان إذا دعوا إلى المخالفات
والعصيان ، ومنها ذكرها ذم الذات وذكر الوقوف بين يدي رب السموات ،
ومنها السرور بطاعة الله والاعتناء بمعصية الله فنعيم من سرته حسنة وسأته
سيئة كما قال عليه السلام ، ومنها الإيمان بجميع ما أخبر الله ورسوله
صلى الله عليه وسلم به من السابق واللاحق ، ومنها إضمار النصيحة لكل
مسلم ، ومنها استحضار المخلوقات عند نزوع النفس إلى اتباع الشهوات .

ومنها أن يقدر إذا عبد ربه كأنه يراه اتقاع العبادة على أكمل الأحوال ،
فإن عجز عن ذلك فليقدر أن الله ناظر إليه ، ومطلع عليه ، وهذا هو إحسان

العبادات ، ومنها تفريغ القلب من الأكوام الحادثات شغلا برب الأرض
والسموات ، وهذا هو المعبر عنه بالفناء عند أهل الصفوة والصفاء ،
وحقيقته غفلة عن كل شيء للشغل برب كل شيء ، ومنها الزهد في كل ما يمكن
الاستغناء عنه من متاع الدنيا إلا ما استثناه الشرع بالحث عليه والتدب إليه
كالنكاح ، والزهد في الشيء خلو القلب من التعلق به مع الرغبة عنه ، والفراغ
منه ، ولا يشترط خلو اليد منه ولا انقطاع الملك عنه ، فإن سيد المرسلين
وقدوة الزاهدين مات عن فداك والعوالي ونصف وادى القرى وسهامه من
خيبر ، وملك سليمان الأرض كلها وكان شغلها بالله مانعاً لهما من التعلق
بكل ما ملكا .

فصل

فيما تتعلق به الأحكام من الأبدان

وهو قسمان : أحدهما مقاصد ، والثاني وسائل . فالمقاصد : كالقيام في
الصلاة والطواف ، والاعتكاف والسعى ، والتعريف ، والمبيت بمزدلفة
وبمنى والاغسال الواجبات والمندوبات . والوسائل : كالمشي إلى الجماعات
والجمعات وجميع العبادات والطاعات وإلى تغيير المذكرات والمشي إلى عيادة
المرضى وزيارة الأموات ، ومن المحرمات لبس الخيط في الإحرام
والتضمخ والأدهان .

فصل

فيما تتعلق به الأحكام من الجوارح

الجوارح كاللسن والشفاه والأنفاه والبطون والأنوف والعيون والأذان
والرجوه والأيدي والأرجل والركب والأصابع والأنامل والفروج وغيرها .

فأما اللسان فيتعلق به من الواجبات والمندوبات والمحرمات والمكروهات
 ما لا يتعلق بغيره من الجوارح والأركان ، بل يتعلق به من ذلك ما يتعلق
 بالجنان كالإكراه على الكبائر كلها والصغائر بأسرها ، والأمر بكل منكر
 والنهي عن كل معروف ، والقذف وتكذيب من لا يجوز تكذيبه وتصديق
 من لا يجوز تصديقه ، والكفر وشهادة الزور ، والحكم بالباطل والسحر ،
 والهجو ، وكل كلمة محرمة : كالغيبة والنميمة والطعن في الأنساب والتفاخر
 بالأحساب والنياحة ، وكذلك يتعلق به الإيمان بالله وملائكته وكتبه
 ورسله واليوم الآخر ، وتصديق من يجب تصديقه وتكذيب من يجب
 تكذيبه ، والأمر بكل معروف والنهي عن كل منكر ، والشهادة بالحق ،
 والحكم بالقسط وأمر الأئمة بما يأمرون به وتعليم العلوم الشرعية ، والعبادات
 المرضية ، والفتاوى والأحكام ، وزجر المفسدين ، وإرشاد الضالين ،
 وتعليم الجاهلين ، والثناء على رب العالمين بجميع أوصافه المذكورة والدعاء
 إليه ، فلا أحد أحسن قولاً من دعا إلى الله وكذلك يتعلق به الاستغفار ،
 والدعاء ، والوعظ والتذكير ، والإقامة والأذان وقرائة القرآن ، وغير ذلك :
 كتشميت العاطس وحمداته ، والسلام ورده وإجابة المؤذن والمقيم . وقد
 قال لقمان عليه السلام في ذلك : ليس في الإنسان أحسن من مضغتين وأفسد من
 مضغتين وهما : القلب واللسان ، وصدق فيما قاله لامتيازهما بما ذكرناه من الأحكام
 عن سائر الجوارح والأركان . وكذلك يتعلق باللسان الكف عن كل قبيح
 من الكفر فيما دونه من أنواع الفسوق والعصيان المتعلقة باللسان كما يتعلق
 به الأمر من محاسن الكلام . وليس للجنان في مثل هذا كله إلا القصد
 إليه والعزم عليه مع إخلاصه لله عز وجل ، إثم المعاصي أعظم من إثم

قصدها ، كما أن أجر الطاعات أعظم من أجر قصدها ، فإن من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة واحدة ، وإن عملها كتبت له عشرأ ، وأما قوله عليه السلام : « نية المؤمن خير من عمله ، ففيه وجهان : أحدهما أن أجر النية المجردة عن العمل خير من العمل المجرد عن النية . الوجه الثاني ما روى أنه عليه السلام وعد على حفر بئر بأجر فنوى عثمان رضى الله عنه أن يحفرها فسبقه إلى حفرها يهودى فقال صلى الله عليه وسلم : « نية المؤمن خير من عمله ، ، أى نية عثمان خير من حفر اليهودى البئر ، فإن عثمان يؤجر على نية الحفر وإن لم يحفر ، ولا أجر لليهودى بحفره لإحباطه يهوديته .

وأما الشفاه فإنها معينة على الكلام فيتعلق بها من الأحكام ما يتعلق بإتمام الكلام المأمور به والمنهى عنه ، وكذلك يتعلق بها التقبيل المحرم والمأمور به ، كتقبيل الأجنبية وتقبيل الحجر الأسود .

وأما الأفواه والبطون فلا يجوز أن يلقى فيها ما يحرم أكله كالهيئة والدم والخمر ، ويجب أن يطرح فيها ما يجب أكله فى حال الاضطرار ، وكذلك يستحب أن يطرح فيها ما يندب إلى أكله من الولائم والضحايا والهدايا ، وكذلك الابتلاع والمضغ بالأسنان ، والشرب كالأكل فيما ذكرناه ، وقد أخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من فى الحسين رضى الله عنه ثمرة من تمر الصدقة ، وتقيأ العمران (١) رضى الله عنهما لحم جزور أكله ثم تبين لهما أنه حرام ، وأوجب الشافعى رحمه الله على من شرب خمرأ أن يتقيأها فيحتمل أن يعطل ذلك بدفع مفسدة الإسكار وإن كان لكونها محرمة اطرده ذلك فى جميع المأكولات بالحرام فيحرم تغذية الأجساد بالحرام كما يحرم بناء الدور بالآلات المحرمة ، ويجب ثرتها إن

(١) العمران هما أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب :

بنيت بها ، ويحتمل أن يفرق بأن الغذاء قد تعذر الوصول إليه وبطلت
ماليته واستقر بدله في الذمة بخلاف أبنية الدور ، ويدل على ذلك أن من
غذى شاة عشر سنين بمال محرّم ، فإن أكلها لا يحرم عليه ولا على غيره ،
فإن استحالة الأغذية عن صفاتها إلى صفات الأعضاء إلتلاف لها لتعذر
الوصول إليها واستحقاق مالها لبدلها .

فإن قيل : إذا مضغ الطعام المغصوب في الأفواه فقد فسدت ماليتها
وبطلت قيمته واستقر بدله ، فهل يبقى اختصاص مالكة كما يبقى العبد
المغصوب على اختصاص مالكة إذ بطلت ماليتها بالموت فيحرم ابتلاعه ؟
قلت : لا يبطل اختصاصه كما لا يبطل الاختصاص بالعبد لوجوب تغسيله
وتكفينه وحفر قبره ودفنه على مالكة وهذا أولى من العبد ، ولا نسلم
إبطال ماليتها فإنه ظاهر منتفع به ويجوز إطعامه للطيور والبهائم والأطفال ،
وإن أكل ما يحرم لضره كالسموم وغيرها وجب استيقاؤه إذا كانت دافعة
لضره أو لبعض ضرره ، وكذلك لو ابتلع جوهرة لغيره وتمكن من
استقاءها لزمه استقاءها إذ يجب تسليمها إلى ربها مع الإمكان ، وتسليمها
بالاستقاء ممكن في الحال ، ورد المغصوبات واجب على الفور ، ويتعلق
بالأفواه من المأمورات التطهير بالمضمضة من الأحداث والأنجاس كما
يتعلق الاستنشاق وغسل النجاسة بيواطن الأنوف ويتعلق بالأفواه أيضاً
الأنهى عن فتحها عند الثأوب ، ويتعلق بالأنوف التحميد عند العطاس وغض
الصوت به ، ويتعلق بها أيضاً السجود عليها ندبا .

وأما العيون : فيتعلق بها غسلها من الأنجاس دون الأحداث ولا يتعلق
بها حكم الحدث الأصغر والكبير وجوباً ولا استحباباً .

وأما الأذان : فيتعلق بها الأغسال الواجبة والمندوبة والمسح
في الوضوء .

وأما الوجوه : فيتعلق بها الإيجاب والندب ، فأما الإيجاب فكالسجود على الجبهة .

وأما الندب : فكالإطراق في الصلاة والانشاء في وجوه المؤمنين والعبوسة عند الإنكار على الكافرين والفاستين ، ويتعلق بها أيضاً تحريم سترها في النساء في الإحرام واستجاب كشفها للرجال فيه .

وأما الرؤوس : فيتعلق بها الغسل الواجب والمندوب والمسح في الوضوء ، وكذلك يتعلق بها قصمخها بالطيب واستجابها في حال الإحلال ، وقيل الإحرام والإحلال ، وكذلك يتعلق بها تحريم سترها في الإحرام ، وكذلك يتعلق بها الغسل بشعور الوجه والأجساد ، وقص الشوارب وحلق العانة وتنف الإبط ، وتقصير شعر الرؤوس وحلقها في الحج والعمرة ، وكذلك جز الشعور حيال المناكب والآذان على الدوام والاستمرار ، ويتعلق بالشعور أيضاً تحريم دهنها في حال الإحرام .

وأما الأيدي : فيتعلق بها كل بطش أمر به في سبيل الله والرجم والجلد في الحدود والعزيرات ، وكذلك يتعلق بها كتابة ما أمرنا بكتابته والرفع في التكبيرات وفي بعض الدعوات ، والوضع على الركب في الركوع وعلى الأرض في السجود ، واستلام الحجر الأسود والركن اليماني باليمين منهما ، وكذلك بسطها إلى كل مصلحة من الواجبات والمندوبات ، وكذلك قبضها عند كل مفسدة من المحرمات والمكروهات ، وكذلك البداءة بغسل الإيمان في الوضوء والاعسال الواجبات والمندوبات ، وكذلك انتقاض الوضوء بمس أحد الفرجين بباطن الكف .

وأما الأرجل : فيتعلق بها كل ما فيه مصلحة من الواجبات والمندوبات

كما يتعلق بها كل ما فيه مفسدة من المحرمات والمكروهات ، فأما المصالح فكالمنى إلى المساجد وإلى الجهاد وإلى تشييع الجنائز والأعياد والطواف والسعى بين الصفا والمروة والرمل والإسراع ، وصفها مع تفرقة في قيام الصلاة وكشفها في الإحرام .

وأما المفاسد : فكالمنى إلى كل محرم أو مكروه .

وأما الركب : فإنه يتعلق بها السجود عليها ونصبها في حال الركوع وتقديمها في الوضع على الأيدي في السجود .

وأما الأصابع : فيتعلق بها كل ما لا يتأتى إلا بها من الواجبات والمحرمات والمندوبات والمكروهات . فأما الواجبات فكالرمي في سنبل بالله وكتابة ما يجب كتابته ، وأما المندوبات فكقبض أصابع اليد اليمنى في التشهيد وعقد الإبهام مع المسبحة ورفع المسبحة عند الشهادة لله بالوحدانية ، وبسط أصابع اليد اليسرى على الفخذ اليسرى ، وفتح أصابع الرجلين في السجود ، والبداة بتخليل خنصر أصابع الرجل اليمنى ، والختم بخنصر أصابع الرجل اليسرى ، لأن خنصر الرجل اليمنى هي يمين أصابعها وإبهامها هو يمين إبهام الرجل اليسرى وإبهام الرجل اليسرى يمين التي تليها ، وكذلك إلى آخرها ، وكذلك مسح الأذان بأصابع اليدين ولم يقدم الشرع مسح يمين الأذنين على يسراها إذ لأفضل لئناهما على يسراها في المصلحة المقصودة منها ، وكذلك لم يقدم يمين الخدين على الآخر بخلاف الأيدي والأرجل فإنه قدمت يمينها على يسراها في الطهارات والمصالحات والأكل والشرب والذبح لتمييزها بالقوى التي أودعها الله فيها ولأنها أشرف العضوين فكان من تعظيم العبادة وشكر النعم أن يستعمل فيها أفضل العضوين ، ولما شرفت بمباشرة العبادات كره الاستنجاء بها وأن يمس بها

السوامت ، وكذلك لا يبدأ بها في الدخول في الحشوش (١) ولا في الخروج من المساجد ولا شك أن مقابلة الشريف بالشريف حسنة في العقول ، وكذلك يبدأ بها في الانتقال لأنه إكرام لها ويؤخر نزاعها لذلك ، ولأجل هذا المعنى بدى بوجه البيت في الطواف لأنه أشرف جدراته ، وابتدى بالطواف من الحجر الأسود لأنه يمين البيت فيبدأ الطائف بوجه البيت من يمين الوجه ، وكذلك يدخل إلى مكة من ثنية كداء لأن الداخل منها يأتي البيت من قبل وجهه ، ولا يؤتى من ورائه ولا عن يمينه وشماله ولشرف وجه البيت أمرنا بصلاة ركعتي الطواف إليه دون سائر جهاته وهذا معروف في كل من جاء إلى بيت مكرماً لربه أوزاراً فإنه يأتيه من قبل وجهه الذي فيه بابه ، وعليه يقف القاصدون ، ولذلك تزخرف الناس وجوه بيوتهم التي فيها أبوابهم ، وكل من أتى البيوت من أبوابها فقد أصاب . وسمى اليمين يمناً لوقوعه على يمين البيت ، وسمى الشام شاماً لأنه على شامة البيت ، وسمى الدبور دبوراً لأنها تأتي من قبل دبر البيت وبابه نحو المشرق ، والذي يدل على ما ذكرته من اليمين واليسار ههنا أن كل شيء قابلته كان ما حذاء يمينك يساراً له وما حذاء يسارك يمناً له ، ولذلك يسمى جانباه الركنان اليمانيان ولذلك يسمى جانباه الآخران الركنين الشاميين ، وكذلك قدمنا الأعلى على الأسفل في الطهارة لشرفها فبدى بالوجه لشرفه على سائر الأعضاء ولما اشتمل من الحواس والنطق ، وثنى باليدين لكثرة جدواهما في الطاعة وغيرها ، وقدم الرأس على الرجلين لشرفه عليهما ولا سيما لما استودع فيه من القوى الداركة والقوى الموجبة لحركات الأعضاء واخترت الرجلان لتقاعدهما عما ذكرناه . وقد أوجب الشافعي ذلك وخالفه أكثر العلماء ، وكذلك قال أكثرهم لا يجب ترتيب الغسل وخالف فيه بعضهم وقدمت المضمضة على الاستنشاق لشرف منافع الفم على منافع الأنف .

فإن قيل : كيف بدى بغسل الفرجين في الإغسال ؟ قلنا : بدى بهما
لأنهما لو أخرا لاتنقضت الطهارة بمسهما فقدما محافظة على الطهارة من
الاتنقاض من غير استعمال في طاعة ، وقد خرج عما ذكرته في تقديم النبي
بالشرف ، خلق للرأس مع تساوى الشعر إذ لافرق بين الفودين ، وكذلك
في مواضع نادرة ككحل إحدى العينين وقص إحدى الشاربين ، وأما
تقليم أظفار اليدين فإن نظرنا إلى الأفضل الأنفع فينبغي أن يبدأ بالمسبحة
والإبهام ، وقد ذكر الغزالي في البدأة أشياء لا أصل لها ، ولعل البدأة
بيمينى المتساويين تفعل تيمناً وتفاؤلاً باليمين والبركة ، فقد كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يحب الفأل ويكره الطيرة ، لأن التفاؤل حسن ظن
بالله والتطير سوء ظن بالله وقد قال تعالى ، (أنا عند ظن عبدي بي فيظن
بي ما شاء) ، والتفاؤل أن يرى أو يسمع ما يدل على الخير فيرجوه ويطلبه
وذلك حسن ظن بالله ، والطيرة أن يرى أو يسمع ما يدل على الشر فيخافه
ويرهبه ، وذلك سوء ظن بالله .

فإن قيل : لم استحب حسن الظن عند الموت وترك الخوف بمعزل ؟
قلت : لأنه إنما شرع الخوف لأنه وسيلة زاجرة عن العصيان ، وإذا حضر
الموت انقطعت المعاصي فسقط الخوف الذي هو رادع عنها مانع منها
سخراف حسن الظن .

وأما الانامل فإدخالها في صماخي الأذنين وما يتعلق بها
من عدة التسيجات والتكبيرات المأمور بعدها ، والكتابة المأمور
بها والمنهى عنها وكل ذلك فعل لا يتأتى إلا بها ، وكذلك استحباب تقليم
الأظفار للمحليين وتحريم قلمها على المحرمين ، وترك قلبها في عشر ذى
الحجة المضحين .

وأما الفروج : فيتعلق بها تحريم كشفها إلا من عذر شرعى ، وكذلك الختان المتعلق بفروج النساء والرجال ، ويتعلق انتقاض الضهارة بمسها ، وبما يخرج منها من بول أو منى أو حيض ، وكذلك يتعلق بها تحريم الاستمتاع بما لم يأذن الله فيه منها ، وتحريم الاستمنااء بها ، وكذلك يتعلق بها الذنب إلى النكاح المندوب إليه كتعاهد المرأة والسرية بين الضرات والسريات فيه ، وفى إيجاب الوطء فى بعض الصور اختلاف ، ويتعلق بالوطء أحكام كثيرة ، وهى قريب من ستين حكماً سنذكرها إن شاء الله تعالى عند تعديد أحكام الأسباب وإيجادها ، ويتعلق بالآيتين الجلوس على الأرض بهما فى تشهد التحلل وعلى الرجل اليسرى فى سائر جلسات الصلوات .

فصل

فما تتعلق به الأحكام من الحواس

وهى خمس : إحداها حاسة البصر ، ويتعلق بها الأحكام الخمسة : أما الإيجاب : فكإيجاب الحراسة فى سبيل الله وحراسة الأجير ما استؤجر على حراسته وحراسة كل أمين ما استؤجر على حراسته ، وكنظر الشهود إلى ما يجب النظر إليه لإثبات الحقوق وإسقاطها فى الدعاوى والمخاصمات .

وأما الاستحباب : فكالنظر إلى الكعبة وإلى المصاحف وكتب العلم للقرأة وإلى الخطابين فى الخطب المنشروعات والخطابين السائلين والمجيبين ، وإلى المصنوعات كلها للتفكر فى القدرة ونفوذ الإرادة وبديع الحكمة ، وكذلك النظر إلى منازل الهالكين للاعتاظ والاعتبار .

وأما التحريم : فكتريم النظر إلى السوءات والعورات والصور المشتهاة كالمرد والأجنديات .

وأما الكراهة : فككراهة نظر الانسان إلى سوءاته وسوأة جاريته وزوجته .

وأما الإباحة : فكاننظر إلى كل ما خرج عن الأحكام الأربعة : كالنظر إلى الزوجة والمملوك والمناظر الحسنة من الديار والأشجار والأنهار .

الثانية حاسة السمع : ويتعلق بها الأحكام الخمسة .

أما الإيجاب : فكالاستماع إلى كل ما يجب استماعه كاستماع الخطب الواجب استماعها واستماع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وكاستماع ما يجب تعلمه من الفتاوى والأحكام ، وكذلك استماع الحكم للدعاوى والبيانات والأقارير والشهادات .

وأما الاستحباب : فكاستماع القرآن والأذان والثناء على الله بما هو أهله والإصغاء إلى الخطب المنذوبة كخطبة الكسوفين والعيدين .

وأما التحريم فكاستماع كلمة الكفر والقذف والتسميع إلى حديث قوم هم له كارهون ، وكاستماع الملاحى المحرمات وأصوات النساء الفاتنات .

وأما الكراهة : فكاستماع الملاحى المكروهات ونحوها من كل كلمة كرهتها الشريعة .

ولا يخفى أمثلة المباح كاستماع كل كلمة مباحة أو صوت مطرب مباح كأصوات الأطيوار الطيبة ، ونشد الأشعار المطربة .

الثالثة حاسة الشم ويتعلق به الأحكام الخمسة :

أما الإيجاب : فكإيجاب مايجب على الحاكم شمه أو على الشهود بأمره أيأهم فيما يختلف فيه الخصوم عند التنازع في روائح المسموم ، لأجل الرد بالعيب أو لمنع الرد إذا حدث عند المشتري .

وأما الاستحباب : فكاستحباب شم ما في شمه شفاء من الأمراض والأسقام .

وأما الطيب المحبوب للجماعات والجمعات والأعياد والتحليل للإحرام ففيه مصلحتان : إحداهما للتطيب ، والثانية لمن يقاربه ويدانيه من الناس .

وأما التحريم : فكتحريم شم الطيب في حال الإحرام وتحريم اشتام طيب النساء الأجنبية الحسان .

وأما الكراهة : فككراهة شم الأدهان المضرة بالأمزجة والحواس والأبدان .

وأما الإباحة فكإباحة ما يباح شمه من أنواع الطيب والأزهار ، ولو شم طيباً لا يملكه كشم الإمام الطيب الذي يختص بالمسلمين إذا لم يتصرف في جرمه فلا بأس به ، وقد تورع عنه بعض الأكابر ، وقال وهل ينتفع من الطيب إلا بريحه (١) وفي كونه ورعاً نظر من جهة أن شمه لا يؤثر فيه نقضاً ولا عيباً فيكون إدراك الشم له بمثابة النظر إليه ، بخلاف وضع اليد عليه ، ولو نظر الإنسان إلى بساتين الناس وغرفهم ودورهم لم يمنع من ذلك إلا إذا خشي الاقتتان بالنظر إلى أموال الأغنياء ، فقد قال رب العالمين

(١) وردت هذه الحكاية عن أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز في أيام خلافته رضى الله عنه وكان الطيب لبيت مال المسلمين .

لسيد المرسلين : ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم زهرة الحياة الدنيا) وكذلك لو لمس جدار إنسان لم يمنع من مسه ، ولو استند إلى جدار إنسان لجاز كما لو جاز مطياً أو جالسه متطيب ، فإن ذلك مأذون بحكم العرف ولو منعه من الاستناد إلى جداره فقد اختلفوا فيه إذا كان الاستناد لا يؤثر في الجدار البتة ، ولا ينبغي أن يطرد في ذلك شم ريح المتطيب ، وكذلك مما لا أعده ورعاً أكل طعام حلال محض حمله ظلم ولا سيما الطعام الذي ندب الشرع إليه كطعام الولائم ، لأن ما كان حلالاً بوصفه وسببه فلا وجه لاجتنابه إلا بالسواس والأوهام التي لا لفتة للشرع إلى مثلها .

الرابعة حاسة الذوق : فلا يذاق بها مكروه ولا حرام ويذاق بها الطعام المندوب إلى أكله وذوقه كطعام الولائم لما في ذوقه من جبر قلوب الإخوان ، وكذلك يجب الذوق على الحاكم والشاهد عند اختلاف الخصوم في مطعم المبيع .

الخامسة حاسة اللمس ويتعلق بها الأحكام الخمسة :

أما الإيجاب : فكما يجب لمس المصلي بالجباه .

وأما الاستيجاب : فكما يستجاب لمس المصلي بالأنوف والأكف ولمس أركان البيت وتقبيل الحجر وتقبيل الوالدين وأكابر الأولياء والعلماء ، وكذا لمس المصافحة والمعانقة في لقاء الإخوان .

وأما التحريم : فكل لمس عورات الأجانب ، وكذلك لمس ما خرج عن العورة من أبدان النساء الأجنبية والمرد الحسان عند مخافة الافتتان ، وكذلك التلامس بين الزوجين المحرمين بشهوة في حال الإحرام .

وأما الكراهة : فكراهة لمس الفروج بالإيمان ، وكذلك لمس السربة والمملوكة وتقبيلهما عند الخوف على فساد الصيام ، وقد اختلف في تحريم ذلك .

وأما الإباحة : فعام لكل ما جوز الشرع لمسه من الزوجات والمملوكات وسائر الأعيان ومعظم ما يتعلق بالحواس وسائل إلى ما يبتنى عليها من المصالح والمفاسد ، بخلاف ما يتعلق بالقلوب والجوارح والأركان فإن معظمه مقاصد إلى جاب المصالح ودرء المفاسد .

فصل

فيما تتعلق به الطاعات من الأموال

أما بعد : فإن الله عز وجل جعل الأموال والمنافع وسائل إلى مصالح دنيوية وأخروية ، ولم يسو بين عباده فيها ابتلاء وامتحاناً لمن قدر عليه رزقه ، واتخذ الأغنياء الفقراء سخرى في القيام بمصالحهم كالحرث والزرع والحصد والطحن والتخزين والعجن والنساجة والخياطة وبناء المساكن وحمل ونقل الأثقال وحراسة الأموال وغير ذلك من المنافع ، وكذلك تمنن على عباده بما أباحه من البيع والشراء ، وبما جوزه من الإجازات والجماعات والوكات تحصيلاً للمنافع التي لا تحصى كثرة فإن البيع لو لم يشرعه الشرع لفاتت مصالح الخلق فيما يرجع إلى أقواتهم ولباسهم ومساكنهم ومزارعهم ومغارسهم وسواثر عوراتهم وما يتقربون به إلى عالم خفياتهم ، ولا عبرة بالهبات والوصايا والصدقات لأنها نادرة لا يجود مستحقها إلا نادراً ، وكذلك الإجازات لو لم يجوزها الشرع لفاتت مصالحها من الانتفاع بالمساكن والمراكب والمزارعة والحراثة والسقي والحصاد والتنقية والنقل

والطحن والعجن والخبز ولا عبرة بالعوارى وبذل المنافع كالخدمة نحوها فانها لا تقع إلا نادراً لضنة أربابها مع ما فيها من مشقة المنة على من بذلت له ، ولتعطل الحج والغزو والأسفار إلا على من يملك رقة الظهر والأدوات والآلات ولكان الإنسان جمالا بغلا سائساً لدوابه حمالاً لأمتعته ضارباً لأخيبته ، ولتعطلت المداواة والفصد والحجامة والحلق والدلك وجبر الفك ، ولتعطلت إقامة الحدود لافتقار المرم إلى أن يكون كاتباً حاسباً فلاحاً حصاداً حطاباً صانعاً دباغاً خياطاً حشاشاً زبالاً بناءً نبلاً رماحاً قواساً حرثاً لأمواله حمالاً لأعداله وأثقاله ، وكذلك الجعالة لو لم تجز لفات على الملاك ما يحصل لهم من رد المنفقود من أموالها كالعبد الآبق ، والفرس العائر ، والجمال الشارد فشرعت الجعالة رفقاً بالفاقد والواجد ، وكذلك الوكالة لو لم تشرع لتضرر من يبتذل ولا يعرف التصرف بما يفوته من مصلحة ذلك التصرف ، لتضرر الوكيل بما يفوته من الثواب إن كان متبرعاً أو من الجعل إن كان غير متبرع ، وقد حرم الله أخذ الأموال إلا بأسباب نصبها ، ومعظمها حقوق تتعلق بالدماء والأبضاع والأعراض والأموال كما ذكرناه ولا يجوز أخذ شيء منها إلا بحقه ولا صرفه إلا لمستحقه وأوجب لنفسه حقوقاً في الأموال على خلقه ليعود بها على المحتاجين ، ويدفع بها ضرورة المضطرين وذلك في الزكاة والكفارات والمنذورات وندب إلى الصدقات والضحايا والهدايا والوصايا والأوقاف والضيافات .

فصل

فيما يتعلق بالآل ما كن من الطاعات

يتعلق بالآل ما كن قربات مالية وبدنية : فأما المالية فمنها ما يتعلق بالحرم كالهدايا ودماء القربات كدم التمتع والقران ومنها ما تختص بفرقة

يلدان الأموال ندباً ووجوباً كتفرقة الزكاة على أهل بلدان الأموال،
ومنها ما يتعين لأهل بلد الباذل على الأظهر وهو زكاة الفطر من
رمضان ، ومنها ما ينذر من الذبح والتفرقة على أهل البلدان .

وأما البدنية فأقواع أحدها الذبح والنحر المتعينان في الحرم من النسائك
المختصة بأهله .

النوع الثاني : الاعتكاف ولا يصح إلا في المسجد الثلاثة عند بعض
العلماء وعند الجمهور يصح في جميع المساجد .

النوع الثالث : ما يتعلق بالمناسك كالطواف ومحله المسجد الحرام
ولو طاف خارجاً عنه لم يحزه ولو وسع لأجزأ فيه الطواف كالسعى بين
الصفاء والمروة والوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة والرمي بمنى إلى
الجمرات الثلاث .

النوع الرابع : ما يختص بدار الإقامة كالجاعات والجماعات ، وما يختص
بفضله بالبيوت كصلوات النوافل فيها .

النوع الخامس : ما يختص بالمسجدين من فضيلة الصلوات المكتوبات .

النوع السادس : ما يختص بالمساجد من فضيلة الجماعات .

النوع السابع : ما يختص بالمساجد الثلاث من شد الرحال إليها للقربات
والزيارات .

فصل

فيما يتعلق بالأزمان من الطاعات

وهي أنواع : أحدها صلاة الكسوف والخسوف ، وهما مختصتان
بزمان الكسوف والخسوف .

النوع الثاني : الصلوات المكتوبات وهي مختصة الأداء بالأوقات المعروفة بجائزة القضاء بعد خروج وقت الأداء .

النوع الثالث : الجمعات وهي مختصة بوقت الظهر لا تقبل القضاء .

النوع الرابع : الصيام الواجب وهو مخصوص بشهر رمضان قابل للقضاء .

النوع الخامس : الصيام المندوب المعين الأوقات ، كصيام الإثنين والخميس ، والأيام البيض ، وعاشر ذي الحجة وعاشر المحرم .

النوع السادس : الضحايا وهي مؤقته يوم العيد وبأيام التشريق ، ولا تقبل القضاء إلا أن تكون مندورة .

النوع السابع : الحج وهو مؤقت عند بعضهم بشوال وذى القعدة وذى الحجة ، وعند آخرين بالشهرين المذكورين وعشر من ذى الحجة وعند الشافعي رحمه الله بالشهرين المذكورين وتسع ليال من ذى الحجة .

النوع الثامن : العمرة ولا وقت لها خلافاً لبعض العلماء .

النوع التاسع : الصلوات والأوقات كلها قابلة لها إلا الأوقات الخمسة المكروهات .

النوع العاشر : صوم التطوع والأوقات كلها قابلة له إلا رمضان والعیدین وأيام التشريق ، وأكثر اختصاص العبادات بالأيام والازمان بما لا يعرف معناه كما ذكرناه .